

والمشهور اعم من ذلك ومنه من غاب عن كيفية اخري
وليس من بياض هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما رواهنا
وعلي ما شتره على الالسنه فيحمل ما له اسناد
واحد وضاعا بل ما لا يوجد له اسناد اصلا والثا
لث الغرض وهو انه لا يرويه اقل من اثنين عن
اثنين ونسبي بذلك اما لقلته وجوده واما لكونه غير
اي قوي بمجيئه من طريق آخر وليس شرطه للصحيح
خلافا لمن زعم وهو ابو علي ايجتا لي من المعتدلة
واليه يوجب كلام الحاكم ايجته جملته في علوم الحديث فيه
قال الصحيح انه يرويه الصحابي الراجل عنه ام اجماله
بانه يكون له روايه ثم تبه اول اهل الحديث ايقنا
كالشهادة علي كراهة وصرح القاضي ابو بكر بن العربي
في شرح البخاري بانه ذلك سره البخاري واجاب عما اورده
عليه من ذلك بجواب فيه نظر لان قال فادق قيل حديث
الاعمال بالنبات فد لم يروه عن علي الاعلوه
قلنا

قلنا قد ظن به عمر رضي الله عنه علي المنبه بحضرة
الصحابة فلو لا انه لم يعرفونه لانكروه كذا قالوا
تعقب بانه لا يلزم من كونهم كتبوا عنه انه يكونوا
سمعو من غيره وبانه هذا الوصل في عمر من في
تفرد علقه عنه به لم تفرد محمد به ابا الهيثم به عن
علقه لم تفرد يحيى به سعيد به عن محمد علي ما هو
الصحيح المعروف عند المحققين وقد وردت له من
بعث لا يضر بها وكذا لا نسلم جوابه في خبر حديث
عمر قال ابي سعيد ولقد كانه بكفي القاضي في بطلانه
ما دعي انه سره البخاري اول حديثه مذكور
فيه وادعي ابيه صباه نقض دعواه قال ان روايه
اثنين عن اثنين الي ان ينتهي لا توجد اصلا قلت
ان اراد ان روايه اثنين فقط عن اثنين فقط
لا توجد اصلا فيمكن واما صورة الفرض التي
مرناها فوجوده بانه لا يرويه اقل من اثنين عن

ان نسلم صح